الرواتب والأجور وملحقاتها

التقرير الشهري حول البند ١٣

تشرين الأول ٢٠١٢

I. مقدمة

شهد **إجمالي الإنفاق على بند مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها**، والذي يتضمن أساساً الرواتب والأجور إضافة إلى التعويضات والتقديمات الاجتماعية، ارتفاعاً بقيمة ٧٠١ مليار ليرة، ليبلغ ٣٦٢١[1] مليار ليرة في فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢ مقارنة مع مبلغ ٢٩٢٠ مليار ليرة المحقق خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١١.

من ضمن إجمالي هذا الإنفاق، بلغت الرواتب والأجور ٢٦٧٤ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢، وذلك بارتفاع قيمته ٥٠٣ مليار ليرة أو ٢٣ بالمائة عن مبلغ ٢١٧١ مليار ليرة المدفوع خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١١. يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى مدفوعات غلاء المعيشة[2] خلال عام ٢٠١٢. وبالتفصيل، بلغت مدفوعات غلاء المعيشة والفروقات المختلفة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢، ٥٣٩ مليار ليرة (من أصل ٢٦٧٤مليار)، بالمقارنة مع ٢٠٦ مليار ليرة (من أصل ٢١٧١ مليار) مدفوعة خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١١.

لدى استثناء قيمة كل من غلاء المعيشة والفروقات المدفوعة خلال العامين الحالي والسابق، يبلغ مجموع الرواتب والأجور ١٩٦٥ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١١ مقارنة مع ٢١٣٥ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢، أي بزيادة قدرها ٩ في المائة، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى تجنيد عناصر جديدة في قوى الأمن الداخلي وبمسألة توقيت الدفعات.

جدول رقم ١: تأثير دفع الفروقات على الرواتب و الأجور

مليار ليرة لبنانية	ك٢–ت١ ٢٠١١	ك٢–ت١ ٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٢
الرواتب والأجور (مع دفع الفرو قات)	**2,171**	**2,674**	**23%**
المدفوعات العائدة لسنوات سابقة	206	198	-4%
غلاء المعيشة لسنة ٢٠١٢	-	341	-
الرواتب والأجور (بدون دفع الفروقات)	**1,965**	**2,135**	**9%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

يشكل الإنفاق على بند المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها المكوّن الأكبر من إجمالي الإنفاق الأولي، إذ سجل نسبة ٣١ في المائة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢، مقارنة مع نسبة أعلى بلغت ٣٢ في المائة خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١١.

[1] تختلف الأرقام بشكل طفيف عن تلك الواردة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تشرين الأول ٢٠١٢ بسبب التدوير.

[2] مدفوعات غلاء المعيشة تتضمن مدفوعات شهر أيلول وت١ ٢٠١٢ وجزء من الفروقات العائدة لفترة شباط–آب ٢٠١٢. كل هذه المدفوعات تمت من خلال سلفات خزينة بموجب المرسوم رقم ٨٨٥١ تاريخ ٧ أيلول ٢٠١٢.

جدول ٢: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /٦		التقديمات الاجتماعية /٧		نفقات أخرى /٨		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	٢٠١١ ك٢-ت١	٢٠١٢ ك٢-ت١	٢٠١١ ك٢-ت١	٢٠١٢ ك٢-ت١	٢٠١١ ك٢-ت١	٢٠١٢ ك٢-ت١	٢٠١١ ك٢-ت١	٢٠١٢ ك٢-ت١	٢٠١١ ك٢-ت١	٢٠١٢ ك٢-ت١
الجهاز العسكري	**1,402**	**1,612**	**61**	**64**	**372**	**505**	**2**	**3**	**1,838**	**2,185**
الجيش	933	1,025	39	39	223	335	0	2	1,195	1,401
قوى الأمن الداخلي 1/	373	447	18	19	121	135	0	0	512	601
قوى الأمن العام 2/	72	84	3	3	21	22	1	1	96	110
قوى أمن الدولة 3/	26	57	2	3	7	14	0	0	34	74
الجهاز التربوي	**519**	**750**	**56**	**46**	**0**	**0**	**0**	**0**	**576**	**796**
الجهاز المدني 4/	**249**	**312**	**53**	**54**	**4**	**7**	**168**	**224**	**474**	**596**
تعاونية موظفي الدولة							*140*	*196*	*140*	*196*
الجمارك 5/									**32**	**44**
إجمالي الإنفاق	**2,171**	**2,674**	**171**	**164**	**376**	**512**	**170**	**227**	**2,920**	**3,621**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(١) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.

(٢) تتضمن فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.

(٣) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.

(٤) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.

(٥) تتضمن هذه الأرقام الرواتب والأجور والتعويضات المدفوعة من حساب الأمانات، ومن ضمنها تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار ٢٠١١، إلا أنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي لا يمكن تصنيفها إلا بعد تسلّم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.

(٦) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.

(٧) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من البدلات الطبية والاجتماعية.

(٨) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاضد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل.

III. مخصصات الرواتب والأجور

A.III الجهاز العسكري

ارتفعت مخصصات الرواتب والأجور للجهاز العسكري بنسبة ١٥ في المائة نتيجة دفع غلاء المعيشة والفروقات الناتجة عنها[٣] ابتداءً من أيلول ٢٠١٢، وقد بلغت قيمتها ٢٩١ مليار ليرة خلال فترة أيلول–تشرين الأول ٢٠١٢.

قابل هذا الارتفاع في رواتب وأجور الجهاز العسكري انخفاض في دفعات كل من (أ) *تعويضات خدمة الميدان* حيث كان قد تم تسديدها من خلال دفعة واحدة في شباط ٢٠١١ بقيمة ٥٢ مليار ليرة مقابل لا شيء خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢، و(ب) *فروقات سلسلة الرتب والرواتب* للجهاز العسكري عن الأعوام ١٩٩٦– ١٩٩٨[٤] حيث سجلت ١١٧ مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١١ مقابل مبلغ ٣٣ مليار ليرة في الفترة المماثلة من عام ٢٠١٢.

[٣] مدفوعات غلاء المعيشة تتضمن الزيادة الشهرية عن أشهر أيلول وت١ ٢٠١٢ وجزء من الفروقات العائدة لفترة شباط–آب ٢٠١٢.

[٤] تتم هذه الدفعات بموجب القانون ٢٠٠٨/٦٣ الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات ٢٠٠٩–٢٠١١ لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام ٢٠٠٩، ص ١٨–١٩.

وعند استثناء هاتين الدفعتين ومدفوعات غلاء المعيشة، تسجل مخصصات الرواتب والأجور للجهاز العسكري ارتفاعا بقيمة ٥٥ مليار ليرة (٤%).

جدول ٣: تأثير المدفوعات العائدة لسنوات سابقة على رواتب وأجور الجهاز العسكري

(مليار ل.ل.)	ك٢– ت١ ٢٠١١	ك٢– ت١ ٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٢
الرواتب والأجور (مع دفع الفروقات)	**1,402**	**1,612**	**%15**
تعويضات خدمات الميدان	52	-	%100-
فروقات سلسلة الرتب والرواتب ١٩٩٦-١٩٩٨	117	33	%72-
2012 غلاء المعيشة	-	291	-
الرواتب والأجور (بدون دفع الفروقات)	**1,234**	**1,288**	**%4**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.III الجهاز التربوي

بلغ الارتفاع في مخصصات الرواتب والأجور للجهاز التربوي نسبة ٤٤ في المائة في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢ مقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠١١، وقد جاء بشكل أساسي نتيجة للزيادات التالية:

- دفع مبلغ ٢١ مليار ليرة[٥] شهر كانون الثاني ٢٠١٢ و٩٩ مليار ليرة[٦] في تشرين الأول من العام نفسه. هذان المبلغان يمثلان *فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية*[٧] المعطاة إلى أساتذة المرحلة الثانوية وإلى أفراد الهيئة التعليمية من الفئتين الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.
- دفع مبلغ ١٨ مليار ليرة في شهر تشرين الأول ٢٠١٢ يمثل كلفة غلاء المعيشة والفروقات العائدة لها.

لدى استثناء قيمة كل من غلاء المعيشة والفروقات المدفوعة، تبلغ الزيادة في مجموع الرواتب والأجور العائدة للجهاز التربوي ٩٢ مليار ليرة (١٨في المائة)، متأثرةً بشكل أساسي بما يلي:

- ارتفاع بقيمة ٦٧ مليار ليرة لبنانية في المدفوعات المخصصة للمتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢ مقابل لا شيء خلال الفترة ذاتها من العام السابق. ويعود هذا الفارق بشكل أساسي إلى مسألة توقيت الدفعات.
- زيادة بقيمة ١٦ مليار ليرة في المدفوعات المخصصة للأساتذة المتعاقدين في التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي. ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة عدد الأساتذة المتعاقدين في التعليم الثانوي بنسبة ٣٧ بالمائة بين العامين الدراسيين ٢٠١٠–٢٠١١ و ٢٠١١–٢٠١٢.

---

[٥] تمت هذه الدفعة من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم ٧٣٤١ تاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠١١ الذي سمح بدفع مبلغ قدره ٣٠ مليار ليرة لتغطية كلفة فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية للفترة الممتدة ما بين ٢٠١٠/١/١ و٢٠١١/١٠/٣١.

[٦] تمت هذه الدفعة من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم ٨٣٤٥ تاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٢ .

[٧] بموجب القوانين ١٥٩ تاريخ ١٧ آب ٢٠١١ و٢٢٣ تاريخ ٤ نيسان ٢٠١٢– إذ نال أساتذة المرحلة الثانوية وأساتذة الفئة الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني أربع درجات استثنائية مقسمة كما يلي: درجتان استثنائيتان اعتبارا من ٢٠١٠/١/١ ودرجتان استثنائيتان اعتبارا من ٢٠١١/١/١. تجدر الإشارة إلى أن لهذا القانون أثر دائم أيضا، إذ انه وابتداء من ٢٠١٢/١/١ سيتم دمج قيمة الدرجات الأربع الاستثنائية في الراتب الأساسي للأساتذة المعنيين.

جدول ٤: تأثير المدفوعات العائدة لسنوات سابقة على رواتب وأجور الجهاز التربوي

(مليار ل.ل.)	ك٢– تشرين الأول ٢٠١١	ك٢– تشرين الأول ٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٢
الرواتب والأجور (مع دفع الفروقات)	**519**	**750**	**%44**
فروقات الدرجات الاستثنائية	0	120	-
فروقات سلسلة الرتب والرواتب ١٩٩٦-١٩٩٨	1	0	%36-
2012 غلاء المعيشة	-	18	-
الرواتب والأجور (بدون دفع الفروقات)	**518**	**611**	**%18**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

C.III الجهاز المدني

يعود الارتفاع المسجل في المدفوعات المخصصة للجهاز المدني، والبالغ ٢٥ في المائة، بشكل جزئي إلى دفع مبلغ ١٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٢ بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية[٨] عن الأعوام ٢٠٠٥–٢٠٠٩، إضافة إلى مبلغ ٢٦ مليار ليرة كلفة غلاء المعيشة، مقابل لا شيء في العام السابق.

من منظار التصنيف الإداري[٩]، جاءت أبرز الزيادات خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢ في الفئات التالية: (١) الدبلوماسيون في البعثات خارج لبنان، (٢) الدبلوماسيون في الإدارة المركزية لوزارة الخارجية، إضافة إلى (٣) القضاة[١٠]، وقد شهدت ارتفاعاً بقيمة ١٤ مليار ليرة، ٧ مليار ليرة ٢٢ مليار ليرة على التوالي.

- يعود ارتفاع المدفوعات المخصصة إلى الدبلوماسيين في الخارج إلى مسألة توقيت مدفوعات الرواتب الشهرية حيث شهدت الفترة الممتدة بين كانون الثاني وتشرين الأول ٢٠١٢ دفع مبلغ ٥ مليار ليرة لتغطية مبالغ مستحقة عن العام ٢٠١٠، إضافةً إلى مبلغ ٩ مليار ليرة بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية. وقد قابل هذه الزيادات انخفاض بقيمة ٤ مليار ليرة في الدفعات العائدة إلى فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨.
- تعود زيادة المدفوعات العائدة إلى الدبلوماسيين اللبنانيين العاملين في الإدارة المركزية لوزارة الخارجية في بيروت إلى دفع مبلغ ٧ مليار ليرة في نيسان ٢٠١٢ بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية[١١].
- وترجع زيادة المدفوعات لصالح القضاة، من ٣٩ مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١١ إلى ٦١ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢، بشكل أساسي إلى ارتفاع رواتب القضاة من مدنيين وروحيين بعد اعتماد سلسلة جديدة لرواتبهم[١٢].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض مخصصات الرواتب والأجور لعناصر الجهاز المدني خلال العام ٢٠١٢ قد تم دفعها بموجب سلف خزينة[١٣].

[٨] لمزيد من المعلومات حول فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية، الرجاء مراجعة المربع ٢ في عدد شباط ٢٠١٢ من تقرير الرواتب والأجور وملحقاتها.

[٩] التصنيف الإداري يقوم على تصنيف النفقات العامة بحسب الوزارات والإدارات المستفيدة منها.

[١٠] بمن فيهم القضاة الروحيين، القضاة المدنيين المتمرنين في معهد القضاة، القضاة في ديوان المحاسبة والقضاة في مجلس شورى الدولة.

[١١] بموجب سلفة الخزينة المنصوص عليها في المرسوم رقم ٦٨٧٣ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١.

[١٢] بعد اعتماد القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٩ آب ٢٠١١. لمزيد من التفاصيل المتعلقة بزيادة رواتب القضاة، الرجاء مراجعة المربع ٢ في عدد كانون الأول ٢٠١١ من تقرير الرواتب والأجور وملحقاتها.

IV. التقديمات الاجتماعية

شهدت التقديمات الاجتماعية ارتفاعاً بقيمة ١٣٦ مليار ليرة، من ٣٧٦ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١١ إلى ٥١٢ مليار ليرة في الفترة نفسها من ٢٠١٢. وقد جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة ارتفاع المدفوعات المخصصة إلى كل من الجيش (+١١٢ مليار ليرة)، قوى الأمن الداخلي (+١٣ مليار ليرة) وقوى أمن الدولة (+٦ مليار ليرة). ويعود سبب الزيادة لارتفاع الدفعات المتعلقة بكل من *المنح التعليمية* (+٩٨ مليار ليرة)، *التقديمات الاستشفائية* (+٣٠ مليار ليرة) إضافة إلى *تقديمات المرض والأمومة* (+٦ مليار ليرة).

V. المدفوعات العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة

ارتفعت المدفوعات العائدة إلى فئة "النفقات الأخرى"[١٤]، والتي تتألف بشكل أساسي من التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة، بشكل ملحوظ في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٢ (+٥٧ مليار ليرة) مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١١. ويعود ذلك إلى مسألة إدارة السيولة وتوقيت تسديد المدفوعات، حيث يعود مبلغ ٦١ مليار ليرة[١٥]، من أصل مبلغ ١٩٦ مليار ليرة الذي تم تحويله بين كانون الثاني وتشرين الأول ٢٠١٢ إلى تعاونية موظفي الدولة، إلى مشروع موازنة ٢٠١١، مقابل تحويل مبلغ ١٤٠ مليار ليرة فقط في الفترة المماثلة من العام ٢٠١١.

VI. المدفوعات العائدة إلى الجمارك

شهدت المدفوعات العائدة إلى الجمارك ارتفاعاً بلغ ١٢ مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١٢ مقارنة بالفترة المماثلة من العام ٢٠١١، وذلك نتيجة لدفع كلفة غلاء المعيشة البالغة ٥ مليارات ليرة لبنانية.

---

[١٣] بموجب المراسيم التالية: مرسوم رقم ٦٦٢٢ تاريخ ٢٠١١/١٠/١٩، مرسوم رقم ٦٧٥٢ تاريخ ٢٠١١/١٠/٢٩، مرسوم رقم ٦٨٢٣ تاريخ ٢٠١١/١١/١٦، مرسوم رقم ٦٨٢٧ تاريخ ٢٠١١/١١/١٦، مرسوم رقم ٦٨٤٠ تاريخ ٢٠١١/١١/١٧، مرسوم رقم ٦٨٧٣ تاريخ ٢٠١١/١١/١٨، مرسوم رقم ٧٠٣٤ تاريخ ٢٠١١/١٢/٣، مرسوم رقم ٧٣٥٩ تاريخ ٢٠١٢/١/٩، مرسوم ٨٣٤٥ تاريخ ٢٠١٢/٦/١٥ ومرسوم رقم ٨٨٥١ تاريخ ٢٠١٢/٩/٧.

١٤ يتألف بند "النفقات الأخرى" بشكل أساسي من مساهمات الدولة في تعاونية موظفي الدولة. أما المكونات الأخرى لهذا البند فهي تتضمن (١) المكافآت، (٢) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(٣) مساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة رب عمل لتأمين التغطية للعاملين الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد.

١٥ تمت هذه الدفعات من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم رقم ٧٠٠٥ تاريخ ٢٠١١/١١/٣٠، الذي سمح بدفع مبلغ قدره ٦١ مليار ليرة لصالح تعاونية موظفي الدولة لتغطية نفقات عام ٢٠١١.